الاستثمار السياحي كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس

د. خلفاوي حكيم
أستاذ التسويق وإدارة الأعمال
أستاذ محاضر "أ"
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة-الجزائر

لوصادي فاطمة الزهراء
طالبة دكتوراه في التسويق
أستاذة مؤقتة
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة-الجزائر

ملخص:
يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع الاستثمار السياحي وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مقارنة مع تونس من خلال محاولة كشف التفاوت الكبير في المداخيل بين البلدين، مع محاولة تحديد أسباب عجز القطاع السياحي في الجزائر، ومن أجل تدارك هذا الوضع وجب الوقوف على مختلف المقومات هذا القطاع واستجلاء الحقائق حول واقع السياحة في هذين البلدين والعمل على تطويرها من خلال الاستثمار في هذا المجال لتلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتباره ركنا أساسيا في دعم ميزان المدفوعات وتحقيق إيرادات مالية معتبرة، إضافة إلى إرساء ثقافة سياحية هادفة.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، التنمية الاقتصادية، القطاع السياحي، الجزائر، تونس.

Abstract:
This study aims to study the reality of tourism investment and its importance in achieving economic development in Algeria compared with Tunisia, By trying to detect the large disparities in income between the two countries, With an attempt to identify the causes of the tourism sector's deficit in Algeria, In order to remedy this situation, it is necessary to identify the various components of this sector and to clarify the facts about the reality of tourism in these two countries and work to develop them by investing in this field to meet the needs of economic, social and cultural development as a key pillar in supporting the balance of payments and achieving significant financial revenues, Establishing a meaningful tourist culture.
keywords: tourism investment, economic development, tourism sector, Algeria, Tunisia.

مقدمة:

يشهد النشاط السياحي نموا وتطورا كبيرا في الوقت الراهن، حيث أصبحت السياحة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، وهي تحتل موقعا مهما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، فهي تعد أحد الركائز في معظم اقتصادياتها نظرا لمساهمتها الفعالة في الدخل الوطني وفي مستوى الاستثمارات الوطنية والدولية في المناطق السياحية. وكذا العديد من الآثار على المستويين الجزئي والكلي، ولعل كذلك من بين أهم المجالات التي تؤثر عليها السياحة هو دعم التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول التي لا تمتلك مداخيل من القطاعات الأخرى.

وتعد عملية الاستثمار في القطاع السياحي على درجة عالية من الأهمية فهو يعتبر مثابة قوة إنتاجية في مجال صناعة السياحة من أجل تقديم أفضل الخدمات الخاصة بهذا النشاط وعليه فهو يتطلب تضحية كبيرة من أجل دعمه و تنظيمه بغية تحقيق الأهداف المسطرة وذلك لما له من تأثيرات إيجابية على باقي القطاعات، وفي هذا السياق أعطت العديد من الدول مسألة الاستثمار السياحي اهتماما كبيرا بإدماجه في مختلف سياساتها التنموية.

وتعتبر دول المغرب العربي من الدول التي تتمتع بمقومات جذب مميزة تتيح لها إيجاد بديل اقتصادي ،كما تتمتع بخصائص سياحية عديدة و متنوعة تمكنها من إقامة أقطاب سياحية في غاية الأهمية، لهذا سعت كل من تونس و الجزائر إلى تطبيق عدة سياسات بهدف تحسين تسيير المؤسسات السياحية وإنشاء إطار قانوني واضح، قصد النهوض بالقطاع السياحي وترقيته والرفع من قدرته التنافسية على المستوى الدولي، خاصة وأن جميع الدول تتمتع بخصائص سياحية مميزة لجذب السياح الأجانب إذا تم الاعتناء بها. ومن هنا ارتأينا إلى طرح الإشكالية الآتية: **ما مدى مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المؤهلات والمقومات التي تزخر بها مقارنة مع الجارة تونس ؟**

ولمعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيمها للتساؤلات الآتية:

- ماذا نقصد بالاستثمار السياحي؟
- ما واقع مقومات السياحة في الدول محل الدراسة، وما مدى أهميتها بالنسبة إليهما؟
- ما هو دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المؤهلات والمقومات التي تزخر بها؟

وللإجابة على التساؤلات الفرعية اقترحنا الفرضيات الآتية:

- الاستثمار السياحي هو التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح.
- تتمتع الجزائر بإمكانات سياحية كبيرة ومتنوعة قادرة على جعلها بلدا سياحيا ينافس الدول الرائدة في المجال السياحي بما فيها دول الجوار.

- لا يزال الاستثمار السياحي في الجزائر ضعيف و هذا ما أدى إلى عدم تحقيق التنمية المرجوة من خلاله.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صدق الفرضيات المقترحة قمنا بتقسيم بحثنا كما يلي:

المحور الأول: الاطار النظري للاستثمار السياحي والتنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة الجزائر وتونس.

المحور الأول: الاطار النظري للاستثمار السياحي و التنمية الاقتصادية

أولا: الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، وهو الطريقة الناجحة لإنشاء ومضاعفة الثروات، وأمام تزايد أهمية ودور الاستثمار في الحياة الاقتصادية تسعى العديد من الدول للبحث عن الوسائل والآليات التي تسمح لها بالتأثير على الاستثمارات في المجال السياحي، قصد جذبها وتشجيعها وهذا عن طريق تطبيق سياسات مختلفة من شأنها أن تحقق مناخا مناسبا لها.

١. مفهوم الاستثمار السياحي:

يتكون الهيكل الاقتصادي لأي دولة من عدة قطاعات تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية، وبما أن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في الهياكل الاقتصادية للدولة وخاصة تلك المتردية التي لا تحقق ناتجا وطنيا، ويعتبر الاستثمار السياحي أحد هذه الهياكل التي تسعى الدول النامية الى تحقيقها لما له من دور هام في دورة الانتاج والتوزيع. و قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار السياحي كان لزاما علينا التوقف عند مفهوم السياحة و التي سنحاول حصر مفهومها من خلال التعاريف الآتية.

١,١. مفهوم السياحة:

اختلفت تعار يف السياحة وتعددت وذلك نظرا لتطور مفهومها من فترة لأخرى، واختلاف وجهة النظر إليها بين الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية، إذ هناك من ينظر إليها على أنها ظاهرة اجتماعية، ومنهم من يرى أنها ظاهرة اقتصادية، وعليه سنذكر بعض التعاريف:

تعرف السياحة بأنها "سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده (سياحة داخلية) أو في بلد أجنبي (سياحة خارجية) بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي"[١].

عرفتها منظمة السياحة العالمية السياحة بأنها "كل النشاطات التي يمارسها الأشخاص خلال فترة سفرهم أو إقامتهم بأماكن واقعة خارج نطاق بيئتهم المعتادة لفترة متصلة لا تزيد عن عام واحد بغرض الترفيه أو لدوافع أخرى غير مرتبطة بممارسة نشاط مأجور أو ذو عائد في المكان المزار"[٢].

يرى Guyer Freuler بأنها "ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والغاية منها الحصول على الاستجمام وتغيير الجو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، واكتساب الوعي الثقافي وتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستمتاع بجمالها"[٣].

من خلال ما سبق يمكن تعريف السياحة بأنها انتقال الأفراد بطريقة مشروعة إلى مكان آخر غير موطن الإقامة، لفترة زمنية لا تزيد عن سنة، لأي غرض من الأغراض بخلاف مزاولة عمل بغرض التكسب.

بالإضافة لتحديد مفهوم السياحة فهناك بعض المصطلحات المرتبطة بها وهي:

- **السائح**: أي شخص يسافر إلى أي مكان مختلف عن بيئته المعتادة لأقل من ١٢ شهرا متصلة، وذلك لغرض من الأغراض بخلاف مزاولة عمل بغرض الكسب[٤].
- **صناعة السياحة**: حسب المجلس العالمي للسياحة والسفر عرفها على أنها صناعة تتكون من مجموعة من النشاطات التي تنتج سلعا وخدمات تقدمها بشكل مباشر للسائح.
- **الإنفاق السياحي**: هو عبارة عن إجمالي النفقات الاستهلاكية التي ينفقها السائح لقاء رحلته وإقامته في البلد المزار مستبعدا منها المشتريات لأغراض تجارية والهبات والتبرعات.
- **المنتج السياحي**: هو مجموعة السلع والخدمات المطروحة في السوق السياحية ليتم استهلاكها من قبل السائحين، وهي تشمل منتجات صناعية كالصناعات التقليدية، منتجات زراعية كالأكلات الشعبية، خدمات خاصة مثل النقل والإقامة، وخدمات عامة كالخدمات الصحية والثقافية والمصرفية والتعليمية...الخ.

٢,١. مفهوم الاستثمار السياحي:

لقد وردت عدة تعاريف للاستثمار السياحي نذكر أهمها فيما يلي:

الاستثمار السياحي هو "ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مرورا بوسائل الترفيه والنزهة والخدمات الإضافية المرتبطة بها"[٥].

الاستثمار السياحي هو "كل إقامة لمنشآت سياحية، وفق القواعد المتعلقة بالفندقة وأسس الاستثمار بشكله العام، والتي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ لإنجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية"[٦].

في حين عرفت منظمة السياحة العالمية الاستثمار السياحي بأنه "التكوين الكلي لرأسمال أو حيازة أصول ثابتة واقعة داخل النطاق الاقتصادي للدولة وملكية الوحدات الإنتاجية المقيمة بغض النظر عن جنسيتها"[٧].

وبالتالي، يعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعتها، كما يرتبط الاستثمار السياحي بتوفير مناخ ملائم من اكتمال البنى الأساسية والتشريعات المسيرة، والحوافز المشجعة، والمعلومات المتاحة بشفافية ونظم الإدارة العامة المتطورة.

ويتميز الاستثمار السياحي بما يلي[٨]:

- تمثل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول؛
- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي، لأن أغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة وغالية الثمن وبالعملة الصعبة؛
- ارتفاع تكلفة التأسيس وهي التكاليف الاستثمارية و الرأسمالية؛
- فترة استرداد رأس مال المشروع تكون طويلة؛
- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل؛
- التكامل مع أوجه الاستثمار الأخرى سواء مشروعات بنية أساسية أو غيرها، فلا بد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.

٣,١. أهداف الاستثمار السياحي:

يسعى المستثمر السياحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حفاظا على مكانته ولتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

☑**الأهداف الاقتصادية:** نذكر منها

- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات؛
- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية؛
- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية؛
- زيادة القيمة المضافة و الناتج القومي.

☑**الأهداف سياسية:** تتمثل الأهداف السياسية في:

- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي؛
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى؛

- تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات، تجعل منهم قوة فاعلة[٩].

☑**الأهداف اجتماعية**: تتمثل الأهداف الاجتماعية للاستثمار السياحي في[١٠]:

- رفع مستوى المعيشة؛
- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي؛
- القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

ثانيا: التنمية الاقتصادية

١. مفهوم التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من الباحثين الذين تناولوا مفهوم التنمية الاقتصادية نذكر منهم:

- عرف "سميث" التنمية الاقتصادية: "بأنها العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكوف هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة[١١].
- يرى محمد عبد العزيز عجيمة أن التنمية الاقتصادية هي " العملية التي من خلالها تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال التغيرات في كل من هيكل الانتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى تغيير هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[١٢].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي تحقيق التطور الشامل والمتكامل للمجتمع بهدف الوصول إلى الرفاهية بكفاءة و فعالية.

٢.متطلبات التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية مجموعة من المتطلبات نذكرها فيما يلي:

أ. تراكم رأس المال: يتمثل عنصر رأس المال في الثروة التي تستخدم في انتاج المزيد من الثروة، يتم تحقيق تراكم رأس المال من خلال عملية الاستثمار و التي تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد بغرض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك و هذا ما يمكنه من تحقيق معدلات عالية من النمو.

ب. الموارد البشرية: تعني القدرات و المواهب و المهارات و المعرفة لدى الأفراد و التي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، و تمثل الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية و هو وسيلتها في نفس الوقت.

ج. الموارد الطبيعية: هي العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، فالموارد الطبيعية تمثل قاعدة للتنمية خاصة في المراحل الأولى لها إذا تم استغلالها بشكل مناسب، فكلما زادت الموارد الطبيعية للبلد زاد حافز التطور و النمو[١٣].

د.الموارد التكنولوجية: تمثل تكنولوجيا المعرفة العلمية التي تستند على التجارب و النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الانتاجية و التوصل الى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.

المحور الثاني: دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس.

أولاً: ملامح استراتيجيات التنمية السياحية في كل من الجزائر و تونس

١. استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر ٢٠٣٠:

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة و يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق ٢٠٣٠ (SDAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة و ذلك من أجل الرقي الاجتماعي و الاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة.

أ. أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر: تتمثل أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية فيما يلي:

☑الأهداف المادية لبرنامج ٢٠٣٠:

يفرض المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة تعريف الأهداف المادية و صياغة الميزانية المطلوبة لبلوغ ذلك، بحيث حدد المخطط الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥) كمرحلة أولية لتحقيق الأهداف المادية و التي ترمي إلى تحقيق الطلب الوطني و الدولي و الذي يزيد عن ١١ مليون سائح سنة ٢٠٣٠ من خلال اتباع خطة الأعمال المحددة و التي نوضحها فيما يلي:

الجدول رقم ٠١ : خطة الأعمال لوضع الجزائر على طريق السياحة

السنة	٢٠٠٧	٢٠١٥
عدد السواح (مليون)	١,٧	٢,٥
عدد الأسرة (سرير)	٨٤٨٦٩ يعاد تأهيلها	٧٥٠٠٠ سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلى الخام	%١,٧	3%
الإيرادات (مليون دولار)	2.5	1500إلى ٢٠٠٠
مناصب شغل مباشرة و غير مباشرة	٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠

تكوين (مقاعد بيداغوجية)	٥١٢٠٠	٩١٦٠٠

المصدر: وزارة السياحة وتهيئة إقليم البيئة، المخطط الاستراتيجي، جانفي ٢٠٠٨، ص ١٨.

انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أن المخطط يتوقع ارتفاع عدد السياح إلى ٢,٥ مليون سائح في سنة ٢٠١٥، و من أجل استيعاب هذه التدفقات يجب توفير ما يقارب ٧٥٠٠ سرير ذات الجودة العالية، هذا ما يوفر حوالي ٤٠٠٠٠٠ منصب شغل، من أجل هذا وفرت الدولة حوالي ٩١٦٠٠ مقعد بيداغوجي من اجل توفير اليد العاملة المؤهلة التي تساهم في رفع مستوى الخدمات السياحية. وقدرت الزيادة في الايرادات السياحية ب ٢٠٠٠ مليون دولار، أما المساهمة في الناتج المحلي الخام فقدرت ب ١,٣% مقارنة مع سنة ٢٠٠٧.

☑**المشاريع ذات الأولوية ٢٠٠٨-٢٠١٥:**

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة ،منها الجاري إنجازه و منها ما هو محل دراسة وعرض متقدم متمثلة فيما يلي[١٤]:

- **فنادق السلسلة** (hôtels de chaine)
- عشرون قرية سياحية (VTE) وأرضيات جديدة مخصصة للتوزيع السياحي مصممة مع متطلبات الطلب الدولي والوطني.
- خمسة حظائر بيئية و سياحية و ثلاث مراكز للعلاج و الصحة و الرفاهية.
- انطلاق ٨٠ مشروع سياحي في ٠٦ أقطاب سياحية بامتياز.

ب. مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر:

تعتبر هذه المخططات طرق انعاش سريع و مستدام للسوق السياحية تضمن إعادة الاعتبار للدور و المكانة التي تحتلها السياحة الجزائرية على الساحة الوطنية و الدولية، و فيما يلي عرض إجمالي للمخططات الخمسة بحسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق ٢٠٣٠[١٥]:

☑**مخطط وجهة الجزائر:** يتمحور هذا المخطط في ترقية صورة الجزائر لتصبح وجهة سياحية ذات تنافسية عالية، و ذلك من خلال رد الاعتبار للتنافسية السياحية في الجزائر بفضل استراتيجية التسويق السياحي لإعطاء رؤية و قراءة جديدة لصورة الجزائر.

☑**مخطط الأقطاب السياحية:** تتمحور أغلب هذه المخططات حول تسهيل التنافسية و الجاذبية و تحقيق التنمية المتوازنة من خلال تطوير كل قطب سياحي وفقا لميزاته و خصائصه السياحية، و قد أحصت وزارة السياحة ٢٠٥ منطقة للتوسع السياحي عبر الوطن منها ٢٠ منطقة حازت منذ سبتمبر ٢٠١٥ على مخططات تهيئتها و ١٨٥ المتبقية هي في طور الدراسة.

☑**مخطط نوعية السياحة:** يهدف هذا المخطط إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني من خلال التركيز التكوين و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بما يتماشى مع المنتج السياحي العالمي، و تتحدد أهدافه عموما في نشر صورة الجزائر و ترقيتها كوجهة نوعية و حث المتعاملين في قطاع السياحة على العمل بإجراءات النوعية و التموقع ضمن منظور تحسين النوعية و العرض السياحي.

☑**مخطط الشراكة العمومية الخاصة:** إن نجاح مخطط التهيئة السياحية لا يتحقق إلا بالتعاون بين القطاعين العام و الخاص، إذ يعمل القطاع العام على تهيئة الإقليم و حماية المناظر العامة و وضع المنشآت القاعدية و السهر على توفير الأمن للأشخاص و الممتلكات، بينما يعمل القطاع الخاص على ضمان أساسيات الاستثمار و الاستغلال السياحي لما توفره الدولة، لذا كان هذا الأمر محوريا في مخطط التهيئة السياحية.

☑**مخطط تمويل السياحة:** نظرا لخصوصية الاستثمار السياحي الذي يتطلب أموال كبيرة في حين تكون عوائده بطيئة، كان مخطط تمويل السياحة قد حضي بأهمية كبيرة ضمن مخطط تهيئة السياحة الذي كان يهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، من خلال الحوافز الضريبية و المالية و مرافقة المستثمرين و أصحاب المشارع بالمساعدة في اتخاذ القرار من خلال تقدير المخاطر و تسهيل التمويل البنكي للنشاطات السياحية و غيرها.

٢.استراتيجية التنمية السياحية في تونس ٢٠١٦:

تم تصميم رؤية ٢٠١٦ من طرف الحكومة التونسية في إطار احترام البيئة و التنمية المستدامة، للارتقاء بالسياحة وتنميتها وجعلها في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال.

١,٢. الأهداف العامة لرؤية ٢٠١٦:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى[١٦]:

أ. **استراتيجيات تحقيق التنافسية:** لقد استدعى تحقيق هدف التنافسية للوجهة السياحية لتونس ادراج ثلاث استراتيجيات أساسية هي:

- استراتيجية إنشاء قطب جذاب و إطلاق مواضيع جديدة عن السياحة التونسية.
- استراتيجية تنويع المعروض السياحي التونسي.
- استراتيجية ادخال نظرة تسويقية جديدة.

ب. **استراتيجيات تحقيق المردودية:** تم الاعتماد على ثلاثة استراتيجيات لتحقيق المردودية هي:

- استراتيجية تحويل المحطات الشاطئية إلى وجهات تنافسية.
- استراتيجية تحسين جذري للتكفل بالزوار و لوحات الاشارة في الأماكن السياحية.
- استراتيجية الاسراع في تنمية الموارد البشرية.

ج. **استراتيجيات تحقيق الاستدامة:** تم تحديد أربع استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف هي:

- استراتيجية التسيير الجدي للمحيط.
- استراتيجية تعزيز قدرات الهيئات و المتعاملين في القطاع.
- استراتيجية تحسين الهياكل القاعدية.
- استراتيجية ادخال برامج و منتجات تكميلية.

تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف منتظرة للآفاق ٢٠١٦ بالرفع من القدرات السياحية الموجودة في البلد قصد تلبية احتياجات السياح و بالتالي زيادة الليالي السياحية و هذا ما يدفع بخلق اليد العاملة المؤهلة، والجدول الموالي يبين التقديرات المرجو تحقيقها في آفاق ٢٠١٦ أنذاك:

الجدول رقم ٠٢ : التقديرات التي سطرتها تونس مع حلول ٢٠١٦

المؤشرات	تقديرات لسنة ٢٠١٦	نسبة التحقق في ٢٠١٧
التدفقات السياحية (عدد السيا	٨٤٠٠٠٠٠	% ٨٣
الليالي السياحية	٧٤١٣٠- ٦١٨٨٨	% ٥٩
طاقات الإيواء (الفنادق)	٣٥٩٦٠٠	% ٩٠
اليد العاملة (مباشرة و المباشرة)	٥٩٤١٦٤	% ٦٧

المصدر (بتصرف): رحالي علي، التنمية السياحية المستدامة: مقارنة الجزائر وتونس، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، ٢٠١٢، ص ١٢٩

ثانيا: آثار برامج التنمية السياحية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول محل المقارنة

١. مؤشرات الطاقة الايوائية بين تونس و الجزائر:

تم تقدير طاقات الايواء المطلوب انجازها تماشيا مع الأهداف السياحية وتوقعات تدفقات السياح الأجانب من جهة، و من جهة أخرى متوسط الاقامة المرصودتين خلال نفس الخطة، والجدول الموالي يبين تقدير الاحتياجات في عدد الأسِرة المطلوب توفيرها تماشيا و مرحلة الخطة.

الجدول رقم ٠٣:مقارنة الطاقة الايوائية بين الجزائر و تونس من ٢٠١٠- ٢٠١٥

المؤشر	الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
المؤسسات السياحية	الجزائر	٢٦٨	٢٧٦	٢٩٥	٣٠٧	٣٤٨	٣٦٢
	تونس	٨٥٦	٨٦١	٨٤٦	٨٤٧	٨٤٨	٨٦٢
الطاقة الايوائية	الجزائر	١٥٧	١٦٧	١٧٧	١٨٧	٢٠٤	٢٠٨
	تونس	٢٤١,٥	٢٤٢,١	٢٤٢	٢٤٠,٢	٢٤٠	٢٨٧,٦

Source :ONTT.EQUIPE D ETUDE JICA, prévision de la demande pour2016,p 104

٢.تقدير حجم العمالة بقطاع السياحة:

في إطار مخطط تنمية الموارد البشرية المرافق لمخطط التنمية السياحية على امتداد فترة الخطة (٢٠١٦- ٢٠١٠) و بغية توفير الكادر البشري الذي يسهر على تنفيذها، وتدعيم القطاع بكافة الاحتياجات البشرية ، تم ضبط الاحتياجات من الموارد البشرية في حدود ٥٠٠٠ عون جديد سنويا وسنوضح هذا في الجدول الموالي:

الجدول رقم ٠٤: مقارنة حجم العمالة في القطاع السياحي بين تونس و الجزائر ٢٠١٠-٢٠١٦ (الوحدة: ألف عامل)

الدولة / السنوات	الجزائر		تونس	
	المساهمة الكلية	النسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	النسبة من مجموع العمالة
٢٠١٠	٥٣٩,٥٤	٥,٥٤	٥٢٢,٠٢	١٥,٩٢
٢٠١١	٥٣٥,٤٣	٥,٥٨	٤٠٨,٣٢	١٣,٠٠
٢٠١٢	٥٨٣,٠١	٥,٧٣	٤٥٧,٣٧	١٤,١٤
٢٠١٣	٦٣٤,٤٥	٥,٨٧	٤٤٧,٢٠	١٣,٤٢
٢٠١٤	٦٠٤,٤٢	٥,٥٧	٤٧٧,١٠	١٤,٠٥
٢٠١٥	٧٥٦,٧	٦,٦	٥١٦,٨	١٦,٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات من الموقع

http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators/le 19/11/2017 (13.59).

نلاحظ من خلال الجدول أن العمالة في القطاع السياحي تزايدت بشكل مستمر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) فقد تمكن القطاع السياحي الجزائري من خلق فرص عمل قدرت بـ ٧٥٦ وظيفة سنة ٢٠١٦ بنسبة ٦,٦٤% من اجمالي اليد العاملة الوطنية و يمكن أن يعود هذا إلى زيادة المشاريع السياحية ضمن السياسات و الاستراتيجيات المتبناة من طرف الدولة قصد النهوض بالقطاع السياحي على المدى لمتوسط و البعيد بتشجيع الاستثمارات، لكن تبقى هذه الحصة ضئيلة مقارنة بما تملكه لجزائر من مقومات و امكانيات.

أما بالنسبة لتونس فنجد أنها حققت أكبر نسبة مساهمة و التي قدرت ب ١٦% من الطبقة التشغيلية في الاقتصاد التونسي، والتي تأتي في المرحلة الثانية بعد الفلاحة، فالأهمية التي خضي بها قطاع السياحة في تونس منذ استقلالها والتي تجسدت في توفير البنى التحتية و تحسين مستوى الخدمات، رفع من حجم الطاقة الفندقية والتأهيل المستمر للعنصر البشري

في مجال السياحة الذي من شأنه فتح آفاق واسعة للتوظيف، كل هذا ساهم في جعل القطاع السياحي التونسي يتماشى و المقاييس الدولية.

٣. مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام PIB في تونس و الجزائر:

الجدول رقم ٠٥: مقارنة بين مساهمة القطاع السياحي في PIB لتونس والجزائر

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الدول / السنوات	الجزائر		تونس	
	المساهمة الاجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة الاجمالية	نسبة المساهمة
٢٠١٠	٩,٨٥	٦,٨٩	٧,١٢	١٧,٦٥
٢٠١١	٩,٤٨	٦,٤٥	٥,٥٧	١٤,٠٩
٢٠١٢	٩,٧٨	٦,٤٤	٦,٤٣	١٥,٦٦
٢٠١٣	١٠,٥٥	٦,٧٦	٦,٣٠	١٥,٠٣
٢٠١٤	١٠,١٨	٦,٢٦	٦,٦٢	١٥,٤٣
٢٠١٥	١٠,٩٥	٦,٥٨	٥,٤٦	١٢,٦٤
٢٠١٦	١١,٤٠	٦,٦٨	٥,٤١	١٢,٠٧

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على World Travel&Tourism Council:
http://www.wttc.org/datagateway/consulter le 19/11/2017 (20 :22)

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام عرفت استقرار من حين إلى آخر مع وجود ارتفاع طفيف في السنوات الأخيرة إذ نجد أن المساهمة الكلية لقطاع السياحة انتقلت من ٦,٤٥% سنة ٢٠١١ إلى ٦,٦٨% سنة ٢٠١٦ أي ما يعادل ١١,٤٠ مليار دولار، غير أن هذه المساهمة تبقى ضئيلة وبعيدة عن المتوسط العالمي لمساهمة السياحة في PIB والمقدر ١٠%، أما مساهمة السياحة التونسية في الناتج المحلي الخام تعد ذات مستوى جيد حيث ساهم بنسبة ١٧,٦٥ % سنة ٢٠١٠ أي ما يعادل ٧,١٢ مليار دولار وتعتبر أعلى نسبة مساهمة خلال الفترة المدروسة، لكن على الرغم من هذه النتائج الإيجابية إلا أن مردود السياحة في تونس عرف تذبذبا في السنوات الأخيرة وهذا يعود إلى الثورة التونسية وما نجم عنها من مخلفات على الأمن في تونس، إلا أن القطاع السياحي في تونس استطاع تجاوز الأزمة واستعادة بريقه حيث حقق مساهمة إجمالية بنسبة ١٥,٤٣ % سنة ٢٠١٤ أي ما يعادل ٦,٦٢ مليار دولار.

٤. مساهمة القطاع السياحي في دعم ميزان المدفوعات في الجزائر و تونس:

الجدول رقم ٠٦: مقارنة بين مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات للجزائر وتونس

الوحدة : مليون دولار

السنة	الجزائر	تونس		السنة	الجزائر	تونس
٢٠١٠	٣٥٥,٢-	٢٦٦٩		٢٠١٤	١٤٨,٢-	٢٦٥١,١
٢٠١١	٢٩٣,٣-	٢٤٣٢,٦		٢٠١٥	٩٢,٥-	٢٤١٤,٧
٢٠١٢	٢٤٥,٦-	٣١٧٥,٣		٢٠١٦	٥٤,٨-	٢٣٢٢,٩
٢٠١٣	١٩٨,٧-	٣٢٢١,٤				

المصدر: احصائيات ميزان المدفوعات الجزائري والتونسي

نلاحظ من خلال الجدول السابق مساهمة الايرادات السياحية في موازين المدفوعات للدولتين، و هذا من خلال الأرصدة المحققة لكل دولة، ففي تونس نلاحظ أن رصيد ميزان السياحة جاء موجباً طيلة الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) مما يعني المساهمة الإيجابية في ميزان المدفوعات، حيث يساهم قطاع السياحة التونسي في تغطية ما يفوق ٦٠% من عجز الميزان التجاري، بحيث يساهم بمعدل متوسط ١٩,٢% من حجم الصادرات التجارية، و بمعدل متوسط ٦,٢% في ميزان المدفوعات وهذا بسبب القوانين و التشريعات و الخطة الاستراتيجية المتبعة من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس. أما في الجزائر فالنتائج جاءت على نحو لا يدعو للتفاؤل، فرصيد ميزان السياحة كان سالبا طيلة فترة (٢٠١٠-٢٠١٦) و قد كان له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات تتراوح بين نسبة (٠,٣ إلى ٠,٧) خلال فترة الدراسة، أما مساهمة القطاع في الصادرات لم تتجاوز ٠,٦% ، و هذا راجع لأن المنتج السياحي الجزائري لا يزال بعيدا عن المنافسة لذا نجد الجزائريين يفضلون الوجهة إلى الخارج خاصة دول الجوار مثل تونس.

٥. مساهمة القطاع السياحي في تحقيق الايرادات السياحية:

الجدول رقم ٠٦: مقارنة بين الايرادات السياحية لتونس و الجزائر

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الجزائر	الايرادات السياحية الجزائرية	٧٢٢	٨٨٢	١٠٧٦	١٣١٣	١٣٥٤	١٢٠٥	١٢٧٥
تونس	الايرادات السياحية	١٥٥١,٧	١٠٧٦,١	١٣٩٨,٨	١٤١٩,١	١٥٧٤,٨	١٠٣٧,٤	١٥٩٨

	التونسية							

المصدر: بن منصور موسى، الاستثمار السياحي ضمن برامج و مخططات التهيئة السياحية في الجزائر، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

من خلال الجدول نلاحظ أن إيرادات الجزائر السياحية قدرت ب ٧٢٢ مليون دولار مقابل مليونين سائح و هو ما يعادل ٣٦٠ دولار كمتوسط إنفاق لكل سائح زار الجزائر خلال ٢٠١٠- ٢٠١٦ أما الايرادات السياحية التونسية فقد كانت هي الأخرى متذبذبة حيث سجلت كأدنى قيمة لها سنة ٢٠١٥ و هذا بسبب الأوضاع الأمنية التي مرت بها تونس، لكن عادت إلى مستوياتها و حققت إيرادات ايجابية سنة ٢٠١٦ ب مقيمة ١٥٩٨ مليار دولار.

خاتمة:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من الدول العالم بما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل وبديل للاستثمار الأجنبي...، إلا أن الأمر يتطلب توفير بيئة سياحية ملائمة للنهوض بهذا القطاع.

ويسعى البلدان لما يتمتعان به من مقومات سياحية طبيعية إلى تطوير قطاعيهما السياحي و تدعيم مكانتها في السوق السياحية العالمية، لما للقطاع السياحي من أهمية و دور في زيادة موارد للبلاد من نقد أجنبي، تنويع مصادر الدخل و زيادة مستويات التشغيل، وقد سمح هذا الاهتمام بتحقيق جملة من المؤشرات الإيجابية من خلال تدعيم المقومات السياحية بإمكانات مادية تمثلت في البنى التحتية بغية الاستجابة للطلب السياحي المحلي و الأجنبي.

وبالنسبة إلى الجزائر ورغم تبنيها لمخطط التنمية ٢٠٣٠ واتباع استراتيجية محددة قصد تنمية قطاع السياحة وجعله أحد روافد التنمية في الألفية الثالثة، إلا أن الشروط الموضوعة تبقى دون المستوى مقارنة بنظيراتها في المغرب العربي.

النتائج:

من خلال القيام بهذه الدراسة تم الوقوف على مجموعة من النتائج هي:

☑الاستثمار السياحي ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة بصفة خاصة و التنمية المستدامة بصفة عامة وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى.

☑تمتلك الجزائر مقومات سياحية هامة تتمثل في موقعها الجغرافي الاستراتيجي و التراث التاريخي و الثقافي المتنوع لذلك أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا للاستثمار السياحي من قبل كل الأطراف الفاعلة في العشريتين الأخيرتين من الزمن وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية.

☑سعت الدولة التونسية من خلال مخططها ٢٠١٦ إلى تحقيق ١٦,٢ مليون سائح مع توقع انجاز طاقات إيواء تصل إلى حجم ٦٠٥,٥ ألف سرير نهاية ٢٠١٦، و توفير ٥٩٤ ألف منصب شغل. حيث نجد أن الجزائر تسعى إلى تحقيق ٤,٤ مليون سائح نهاية ٢٠١٦، مع انجاز و تهيئة طاقات الإيواء ٢١٥٠٠٠ سرير نهاية ٢٠١٦، بإضافة إلى توفير ٤٠٠٠٠٠ منصب شغل، وبالنظر إلى الأهداف الكمية لخطة التنمية في الجزائر مقارنة مع تونس نجد أنها ضئيلة جدا رغم توفر مقومات وامكانات سياحية تفوق دول الجوار.

☑ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع نتيجة تركيز المخططات التنموية السابقة على إعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة، بالإضافة إلى تأخر في إنجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية وتراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع و هذا ما يؤكد الفرضية الثالثة.

التوصيات:

☑تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي و رفع حجمه بما يتوافق و القدرات الهائلة في مجال السياحة غير المستغلة.

☑تشجيع الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مجال الاستثمار السياحي.

☑الاهتمام بالاستثمار في المورد البشري بالموازاة مع الاستثمارات من خلال تأهيل و تدريب المستخدمين في المؤسسات السياحية، وعصرنة التكوين بما يتماشى والمقاييس الدولية.

☑تفعيل دور الهيئات الداعمة للقطاع السياحي (الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ....الخ).

المراجع:

١. سليمان علي القطابري، البنية الأساسية ودورها في التنمية السياحية، وزارة التخطيط والتنمية، القاهرة، ص٠٤.

٢.آلاء أكرم بركة، استخدام النماذج القياسية لدراسة السياحة بدلا عن النفط في الاقتصاد السوري، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٩، ص ٣٠ .

٣.عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة - دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٠٤ .

٤.محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر، ط١، دار الشروق، مصر، ٢٠٠٢، ص١٦ .

٥.عينين فضيلة، النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة البليدة، ٢٠١١، ص ٢.

٦.سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر-، مقال منشور بمجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد ٠٢، جامعة بشار، ٢٠١٧، ص ٠٧.

٧.وعيل ميلود، وسبتي ذهبية، فرص ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص و دوره في تنمية السياحية، جامعة البويرة، ٢٠١٥ ، ص ٨.

٨.رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ ، ص ١١٩.

٩.محمد يدو، سمية بخاري، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي بتيبازة،٢٠١٤ ، ص ٠٦.

١٠. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١١، ص ٢٨.

١١. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية و نظرية، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٧.

١٢. جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية: مفاهيم- نظريات- تطبيقات، دار الوفاء للنشر و الطباعة، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٦٤.

١٣. عليان فتحي، دراسة تحليلية لسلوك السائح الجزائري نحو المنتجات السياحية الداخلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اتصال تسويقي، جامعة على لونيس، البليدة، ٢٠١٧،ص ٢٢١.

١٤. بن منصور موسى، الاستثمار السياحي ضمن برامج و مخططات التهيئة السياحية في الجزائر و أثره على المؤشرات التنمية الاقتصادية، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد ١٧،٢٠١٧، ص ٢٢٦.

---

[١]- سليمان علي القطابري، البنية الأساسية ودورها في التنمية السياحية، وزارة التخطيط والتنمية، القاهرة، ص٠٤.

[٢]- آلاء أكرم بركة، استخدام النماذج القياسية لدراسة السياحة بدلا عن النفط في الاقتصاد السوري، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٩، ص ٣٠ .

[٣]- عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٠٤.

[٤]- محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر، ط١، دار الشروق، مصر، ٢٠٠٢، ص١٦.

[٥]- عينين فضيلة، النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة البليدة، ٢٠١١، ص ٢.

[٦]- سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر–، مقال منشور بمجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد ٠٢، جامعة بشار، ٢٠١٧، ص ٠٧.

[٧]- وعيل ميلود، وسبتي ذهبية، فرص ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص و دوره في تنمية السياحية، جامعة البويرة، ٢٠١٥ ، ص ٨.

[٨]- رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ ، ص ١١٩.

[٩]- محمد يدو، سمية بخاري، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي بتيبازة،٢٠١٤ ، ص ٠٦.

[١٠]- نفس المرجع ، ص ٠٤.

[١١]- عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١١، ص ٢٨.

[١٢]- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية و نظرية، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٧.

[١٣]- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية: مفاهيم– نظريات– تطبيقات، دار الوفاء للنشر و الطباعة، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٦٤.

[١٤]- عليان فتحي، دراسة تحليلية لسلوك السائح الجزائري نحو المنتجات السياحية الداخلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اتصال تسويقي، جامعة على لونيس، البليدة، ٢٠١٧،ص ٢٢١.

[١٥]- بن منصور موسى، الاستثمار السياحي ضمن برامج و مخططات التهيئة السياحية في الجزائر و أثره على المؤشرات التنمية الاقتصادية، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد ١٧،٢٠١٧، ص ٢٢٦.

[١٦]- نفس المرجع، ص ٢١٣.